

بسم الله الرحمن الرحيم

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

قرار رقم (١٠) لسنة ١٩٨٥

في شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم (٥)
لسنة ١٩٧٨ في شأن قواعد الجمع وتعيين

الحد الأدنى للنصيب

مادة (١٣) :

يكون الحد الأدنى له بحسب المستحق على النحو التالي :

(١١٠) دينارا للارملة او للزوج .

(٩٠) دينارا لكل من الوالدين .

(٥٥) دينارا لكل من باقي المستحقين ، على الا يجاوز

الحد الأدنى في حالة الاخوة والأخوات ضعف

النصيب المستحق .

العامي مسفر عالي وهذا الحد اي نصيب يقل عنه بما فيه من

نيلات mesteraw.com



- قرار

مادة ثانية :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وي العمل به اعتبارا

من ١/١/١٩٨٦ ، وعلى مدير عام المؤسسة اتخاذ الاجراءات

اللزامية لتنفيذها .

وزير المالية والاقتصاد

التاريخ : ٣٠ ربيع الاول ١٤٠٦ هـ

الموافق : ١٢ ديسمبر ١٩٨٥ م

وزير المالية والاقتصاد ،

بعد الاطلاع على قانون التأمينات الاجتماعية الصادر
بالأمر الاميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ والقوانين
المعدلة له .

وعلى القرار رقم (٥) لسنة ١٩٧٨ في شأن قواعد الجمع
وتعيين الحد الأدنى للنصيب والقرارات المعدلة له .

وبعد موافقة مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمينات
الاجتماعية بجاسته المنعقدة في ٢٩/٣/١٤٠٦ هـ الموافق
١٩٨٥ م .

مادة أولى :

يستبديل بنص الفقرة الاولى من المادة (١٠) والمادة (١٣)
من القرار رقم (٥) لسنة ١٩٧٨ المشار اليه النصان الآتيان :

مادة (١٠) فقرة أولى :

مع مراعاة حكم المادة (١١) من هذا القرار يجمع
المستحق بين الانسبة في اكثر من معاش في حدود مائة وعشرين
دينارا ، فإذا زاد مجموع الانسبة على ذلك تزاد حدود الجميع
بواقع (٥٠٪) من القدر الزائد على الا يجاوز ما يصرف
للمستحق مائتي دينار ، وتراعى هذه الحدود عند اعادة توزيع
المعاش طبقا لحكم المادة (٧٤) من قانون التأمينات الاجتماعية .